منجزات وطموحات

obeikandl.com

obeikandl.com

ممر التنمية والتعمير :

منذ أكثر من ١٠ سنوات طرح العالم الكبير / فاروق الباز فكرة إنشاء ممر التنمية والتعمير ، وهو عبارة عن طريق أسفلتى ، وطريق سكة حديد بالصحراء الغربية موازى لنهر النيل من جهة الغرب .. وتمت دراسة هذا المشروع لفترة كبيرة لبيان جدواه الاقتصادية ومردوده على مصر .

وبعد أن ظل المشروع حبيس الأدراج حتى بعد استيفاء دراسته ، أعاد د/ عصام شرف إحياءه من جديد ، وجلس على مائدة الحوار مع فاروق الباز فى منتصف أبريل ليناقشه فى طرق تمويل هذا المشروع من أجل البدء فيه خلال السنوات القادمة .

لكن حتى بعد أن تم طرح الفكرة على موائد التنفيذ وصنع القرار ، جاء آخرون ليشككوا فى جدوى هذا المشروع ، وأنه يمثل خسارة كبيرة بلا عائد أو مردود حقيقي .. ومثل هذه المحاولات لعرقلة المشروع وإبطاؤه تشبه ما كان يفعله النظام السابق من طرد للعبقريات .

تنمية سيناء :

كما حدث فى حرب أكتوبر تماماً : لقد استرددنا سيناء المحتلة ، عقب ثورة يناير ..

نعم ، لقد كانت سيناء محتلةً احتلالاً فكرياً .. وكان من وراء التوجهات الحكومية السابقة بإهمال سيناء توجيهاً إسرائيلياً ماكراً ...

أهل سيناء بعدما كانوا أبطالاً فى حرب أكتوبر ، صاروا متهمين بأبشع الاتهامات : كالإجرام والخيانة والبلطجة .. صاروا فى نظر النظام السابق تجار مخدرات وعملاء لإسرائيل وقطاع طرق .. رغم أنهم يمثلون صمام الأمان الشرقى ، ودرعنا على حدود إسرائيل العدو الأول لمصر ..

و جاءت زيارة د/ عصام شرف لأهل سيناء فى أواخر أبريل لتعبر عن توجهات الحكومات القادمة فى تنمية سيناء تنمية بشرية ومادية كبيرة .. وليس أدل على ذلك مما أعلنه رئيس الوزراء الرائع فى أواخر شهر مايو من أن تنمية سيناء سوف يتم عبر كيان مستقل .. فإذا صارت هناك وزارة خاصة بتنمية سيناء ، فسيكون هذا من أعظم

مكتسبات الثورة إن لم يكن أعظمها .. وستكون ضربة أخرى قاصمة لإسرائيل .

مشروع الطاقة الشمسية :

كان هذا المشروع موجوداً داخل الدراج المغلقة لمسؤولى النظام السابق ، وكان من بين المقترحات التنموية التى تقدم بها العالم العبقري / فاروق الباز ...

وهو يقوم على أساس علمى هام : وهو أن الصحراء الغربية فى مصر يوجد بها وفرة فى تعرض أراضيها للطاقة الشمسية بشكل شبه دائم ، وأن هناك دراسات أوربية قد أثبتت أن مشروع الطاقة الشمسية لو تم تنفيذه فى مصر فسيوفر لها فائضاً من الطاقة الكهربية يفوق ما ينتجه السد العالى بمراحل .. بل وقد تصدره لعدد من الدول الأفريقية المجاورة .

هذا وقد بدأت الحكومة المصرية بقيادة د / عصام شرف فى اتخاذ خطوات جادة فى هذا الشأن ، وخصصت ملايين الجنيهات للبدء فى هذا المشروع الطموح فى غضون السنوات القليلة القادمة.

تتبع واسترداد المسروقات :

الحق أن المسروقات التى ضبطتها مصر كانت مهولة عظيمة .. أموال بألوف المليارات ، وأراضى ممتدة لآلاف الفدادين ، وتحف وآثار وذهب وسندات ومجوهرات .. لقد تم نهب ثروات مصر لصالح حفنة من المنتفعين الخونة على مدي سنوات وسنوات لكن الحكومة المصرية قد بدأت فى استرداد القليل من الكثير الذى نهب ..

فالأحكام بالغرامات التى تصل إلى مئات الملايين ، والتى تم الحكم بها ضد حبيب العادلى ، وضد زهير جرانة ، وما نترقب مثله ضد متهمين آخرين من الوزراء السابقين ..

ثم الأراضى التى تم استرداد بعضها ، إما عن طريق فسخ العقود الباطلة للأراضى المنهوبة ، وإما عن طريق إزالة التعديات على أراضى الدولة .. كل هذا يصب فى صالح المواطن المصرى عاجلاً أو آجلاً .. وإن كانت هذه هى فقط البداية .

كذلك التحف والآثار التى يتم ضبطها قبل تهريبها خارج البلاد : مثل طرود حسين

سالم ، والقطع الأثرية التى يتم ضبط الكثير منها كل بضعة أيام .. كلها مسروقات نستردها .. وسوف نسترد أضعافها فى المستقبل القريب أو البعيد بإذن الله .

مشروع زويل العلمى :

كان هذا أيضاً من المشاريع حبيسة الأدراج فى عهد مبارك ..

فرغم أنها حقيقة : أن العلم هو السلاح الأكبر فى حوزة أى دولة كبرى ، إلا أن مشروع تعليمى راى مثل مشروع زويل ظل لسنوات يستجدى اهتمام المسؤولين بلا جدوى .. ثم جاءت المجموعة الوزارية بقيادة عصام شرف فى يوم ١١ / ٥ / ٢٠١١ لتقرر الموافقة على إنشاء مدينة زويل للعلوم فى إنجاز علمى رائع ، نتمنى له جميعاً أن يكون فاتحة خير على مصرَنا الحبيبة لبدء نهضة علمية نرتقى بها صهوة ركب التحضر والرقى .

ملف دول حوض النيل :

بعد أن كانت المياه راكدة فى علاقاتنا مع دول حوض النيل ، وبعد أن كانت حبال الود الدبلوماسى ، وعلاقاتنا الإستراتيجية مع دول الجوار الأفريقي ممزقة ، بما أوقعنا فى مأزق خفض حصتنا من مياه النيل .. بدأت المياه فى العودة التدريجية لمسارها الصحيح ، وبدأت العلاقات المصرية الأفريقية فى التحسن يوماً بعد يوم ..

ولم تنقطع الزيارات الرسمية والشعبية لدول حوض النيل منذ انتصار الثورة المصرية وحتى يومنا هذا .. ولعل أهم الأخبار التى قرأناها فى هذا الصدد ما جاء فى الصحف من استثمارات بلغت نحو ٢٠ مليون دولار لربط مصر بدول حوض النيل ، وهى مجرد بداية لاستثمارات تالية ، وكذلك ما جاء فى الخبر أن مشروعاً يطل فى الأفق لربط مصر بالسودان عن طريق خط للسكك الحديدية باستثمارات تتعدى المليار جنيه .

مشروع قانون الأزهر :

ما تزال مكانة الأزهر الشريف المحلية والعالمية كرمز إسلامى عريق موجودة فى قلوب المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ..

وقد ظل الأزهر مختنقاً تحت وطأة تسييس الأزهر ، وجعله تابعاً للقرار السياسي

السيادى ، بما أخل بدور الأزهر كجهة دينية مستقلة لا يمكن لها الخضوع لأى سلطة سياسية مهما كان قدرها .

وعقب الثورة أعلن شيخ الأزهر الدكتور / أحمد الطيب عن نيته فى السعى لاستصدار قانون إصلاحى للأزهر الشريف يكون فيه شيخ الأزهر بالانتخاب لا بالتعيين ، ويصير فيه الأزهر مستقلاً عن القرار السياسي ، وربما كان من تبعات ذلك أن تصير جامعة الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء جميعها تابعة خاضعة لمشيخة الأزهر الشريف ، ليتم بذلك توحيد الكلمة والرأى .. ويعود للأزهر رونقه ومكانته التى عهدناها منذ قديم الزمان .

طموحات بالمئات :

ما سبق لم يكن هو كل ما أنجزته الثورة ، بل هناك الكثير مما تتحقق ومما نرجو تحقيقه ، ولعل من بين أهم المنجزات والطموحات الأخرى :

- **استصلاح الأراضى :** قام الدكتور / أيمن فريد أبو حديد وزير الزراعة فى خلال مدة قصيرة بإنجاز يحسب له بطرح آلاف الأفدنة للشباب من أجل استصلاحها ، وهو يطمح إلى زيادة الرقعة الزراعية إلى أضعاف أضعاف ما هو موجود الآن .
- **الاكتفاء الذاتى من القمح :** لقد خطا وزير الزراعة فى هذا الشأن خطوات واسعة سريعة ، فقدم للمزارعين تسهيلات عديدة ، وقام بتوفير تمويلات حكومية من أجل زيادة عدد صوامع تخزين القمح .
- **جسر مصر – السعودية :** بعض الصحف بدأت فى الحديث عن إعادة إحياء مشروع الجسر الذى يربط بين السعودية ومصر ، بعد أن تم تبويره وإخماده فى العهد السابق لأسباب خفية .. وإن كان الوقت مبكراً للحديث فى هذا الشأن خاصةً وأن هناك ملفات كثيرة مفتوحة قد تعرقل هذا المشروع ، مثل الضغط السعودى للعفو عن مبارك ، ومثل تهديد الأمير الوليد بن طلال بالالتجاء للتحكيم الدولى بخصوص توشكى ، ومثل ملف المعتقلين المصريين ، وغيرها من القضايا الشائكة .
- **مشروع إسكان الشباب :** لقد أعلن رئيس الوزراء أن المستهدف فى هذا المشروع

هو الوصول لعدد مليون وحدة سكنية خلال ٥ سنوات ، بواقع ٢٠٠ ألف وحدة سكنية فى العام الواحد .

• **مشروع محو الأمية** : هذه المرة تم عرض فكرة محو الأمية بشكل أكثر جدية وحماساً عما كان فى السابق ، وتم الإعلان عن هذا المشروع فى صورة تعاون بين مؤسسات حكومية وأخرى خاصة .. والهدف هو محو الأمية تماماً خلال ٥ سنوات فقط .

• **الصناعة الوطنية** : هناك طموح كان قد ذبل فى العهد البائد ، أن تصير مصر بلداً رائداً فى مجال الصناعة .. ورغم أن الحكومة بدأت فى تمويل قطاع الصناعات الصغيرة، إلا أن الطريق ما زال طويلاً لتصير مصر بلداً صناعياً ذا شأن بين البلدان المتقدمة تكنولوجياً والدول الصناعية الكبري .

• **السياحة الداخلية** : الحق أن الأحداث الأخيرة التى طردت عدداً مهولاً من السياح الأجانب ، وأضاعت على مصر دخلاً قومياً كبيراً .. تجعلنا نلتفت لتنشيط السياحة الداخلية المهملة ، وإن كان الوقت مبكراً لطرح هذه الفكرة فى ظل الأزمة الاقتصادية العامة فى مصر ، إلا أننا فى حاجة إليها لتدوير رؤوس الأموال من جهة ، ولتقوية دعائم الانتماء الوطنى لدى المصريين من جهة أخرى .

• **اكتشاف حقل غاز بالعامرية** : بشرة خير أن نسمع أخباراً جديدة عن مكتشفات بترولية وتعدينية جديدة ، وسوف يتلو ذلك خير أكثر بإذن الله .

• **تطوير السد العالى** : كنا نحتاج لسماع خبر تطوير السد العالى بحيث يزيد عمره الافتراضى مدة ٤٠ عاماً أخرى .. خاصةً فى ظل مخاوف نقص مياه النيل .

قضايا التربح والكسب غير المشروع :

عدد مهول من ملفات الفساد المالى والإدارى تم فتحه من خلال جهاز الكسب غير المشروع ضد الوزراء والمسئولين السابقين ، ولعل من أهم هذه القضايا :

• تضخم ثروات الوزراء والمسئولين بشكل ضخم جداً ، فقد جاء فى بعض التقارير الرقابية المصرية ما يلى :

١-ثروة عائلة مبارك لم يتم حصرها جميعاً حتى الآن ، وأغلبها موجود خارج مصر، ورغم أن الصحف ووكالات الأنباء العالمية تحدثت عن أرقام فاقت ٧٠ مليار دولار ، إلا أن محمد حسين هيكل المفكر السياسي المعروف تحدث عن رقم بلغ ١١ مليار فقط ، وقد استدعته النيابة العامة فى أواخر مايو للقيام بشهادته فى هذا الخصوص .

٢-تم تقدير ثروة أحمد عز عن طريق الأجهزة الرقابية بنحو ١١ مليار جنيه .

٣-جاء فى جريدة المصرى اليوم قبيل تنحى مبارك نقلاً عن مصادر قضائية أن ثروة أحمد عز تبلغ ١٨ مليار جنيه ، والعادلى ٨ مليار ، ورشيد محمد رشيد ١٢ مليار ، وزهير جرانة ١٣ مليار ، وأحمد المغربي ١١ مليار فقط لا غير!!

٤-أسرار كبيرة جداً اتضحت عن ثروات كل من : صفوت الشريف وأبنائه ، وورثة كمال الشاذلى ، وزكريا عزمى ، ومحمد إبراهيم سليمان ، وفتحى سرور ويوسف بطرس غالى .. وغيرهم من الحاشية الفاسدة .. عدد هائل من الشركات ، والقصور والشاليهات والوحدات السكنية الفاخرة فى أرقى مناطق مصر ، سندات شركات ، أموال فى البنوك ، أطيان وفدادين بالألوف ، هذا غير ما تم تهريبه إلى بنوك سويسرا وأمريكا وأوروبا.

قضايا إهدار المال العام :

من الصعب حصر جميع القضايا التى أثيرت ضد المسؤولين السابقين حول إهدار المال العام لكثرتها ، إلا أننى أعرض بعضها هنا على سبيل التمثيل والإجمال :

- اتهام كل من أنس الفقى ويوسف بطرس غالى بإهدار الملايين لحساب الحملة الإعلانية للانتخابات البرلمانية والرئاسية .. حيث دعم غالى وزارة الإعلام بمبلغ ٣٦ مليون جنيه من أموال الدولة قسم الاحتياطات العامة للدعايا لانتخابات الرئاسة والحزب الوطنى.
- اتهام أمين أباظة بتخصيص ٢٥٩٠ فداناً من أراضى الشباب بسهل الحسينية لأنصار بعض نواب مجلس الشعب بأسعار زهيدة ، ومنها أن النائب الحسيني أبو قمر حصل وحده على ٤٤٥ فداناً وزعها على مؤيديه وأنصاره ولم يدفع سوى ١٩ ألف جنيه !!
- اتهام شركة القناة لتوزيع الكهرباء بالسويس بتضييع مبلغ جاوز ٩٠٠ مليون جنيه

نتيجة مجاملة رجل الأعمال محمد أبو العينين بتوصيل تيار كهربائى مجانى لشركاته ومصانعه ، وعلى رأسها شركة سيراميكا كليوباترا .

- اتهام أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون السابق بإهدار ملايين الجنيهات نتيجة تعاقده على شراء نحو ١٦ مسلسل تليفزيوني بالأمر المباشر بنحو ١٥٠ مليون .
- اتهام أحمد نظيف وسمير فرج محافظ الأقصر السابق بإهدار حوالى ٦٠ مليون جنيه فارق سعر بيع أرض لصالح رجل أعمال يدعى ممدوح سليم .
- اتهام يوسف بطرس غالى بإهدار نحو ٤٥٠ مليون جنيه لصالح أحمد عز بالإفراج عن معدات مشروع حديد عز بدون ضرائب أو جمارك .
- اتهام حسين سالم بالتواطؤ مع بعض الوزراء السابقين فى إهدار ما يقدر بنحو ١٨ مليار جنيه كناتج أرباح تصدير الغاز لإسرائيل فى السنوات السابقة .
- القضية التى تم الحكم فيها ضد جرانة والحاذق وسجوانى كانت تشمل إهداراً للمال العام بما قيمته ٥١ مليون دولار بتخصيص ٣٥ مليون متر مربع لرجلى الأعمال بسعر دولار واحد للمتر .
- قضايا الخصخصة التى تم إهدار ملايين الملايين فيها لصالح رجال أعمال أجانب ، ولعل من أهمها قضية شركة « عمر أفندى » التى تم الحكم فيها بفسخ عقد بيع الشركة فى أواخر مايو ٢٠١١ .. وهى الشركة التى تم بيعها بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه فى حين أن القيمة السوقية لها كانت تقدر آنذاك بحوالى ٣ مليار جنيه .
- قضية فوسفات البحر الأحمر التى أثارتها الهيئة العامة للثروة المعدنية بشأن مخالفات استخراج خام الفوسفات وتسويقه ، بما أضاع على الدولة ما يقدر بنحو ٢،٢ مليار جنيه.
- أكدت تقارير جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات إهدار ما يقدر بحوالى ١٠٠ مليار جنيه بسبب التعديات على الأراضي الزراعية بالإسماعيلية ، وتبديد ١٣١ قطعة أثرية معظمها ذهبية بالإضافة للدعم السنوى لبعض رجال الأعمال للقيام باستثماراتهم الزراعية والسمكية دون وجه حق .

قضايا استغلال السلطة والفساد الإدارى :

كان من بين الاتهامات الموجهة للمسئولين الفاسدين : استغلال السلطة لتسهيل التربح للنفس وللغير ، والفساد الإدارى .. ومن أمثلة هذه القضايا :

- اتهام أبو الوفا رشوان السكرتير السابق لمبارك باستغلال منصبه للاستيلاء على المال العام ، واتهمه البلاغ المقدم للنائب العام فى أواخر فبراير بأنه استولى على مئات الأفدنة ، وأنه استخدم منصبه لتعيين عدد من أقاربه بمناصب هامة بالدولة .
- الاتهام بتسهيل حصول محمود الجمال صهر مبارك على حوالى ٧٠٠ فدان من الأراضى الزراعية التى حولها إلى منتجعات سياحية ، حيث حصل عليها بمبلغ ٢٠ جنيهاً للمتر بدلاً من ألف جنيه قيمة إيجار أراضى طرح النهر .
- اتهام عمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية بالقيام باستصدار تراخيص لمصانع الحديد والصلب لأحمد عز بما اضر بالمال العام بما قيمته ٦٦٠ مليون جنيه .
- اتهام أحمد المغربي بتسهيل التربح لعهدى فضلى بما يبلغ حوالى ١٥٩ مليون جنيه قيمة أرض مملوكة للدولة تم بيعها لصالح شركة أخبار اليوم للاستثمار .
- عدد من البلاغات اتهمت عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق بتسهيل تهريب الأموال لصالح المسئولين الفاسدين إلى الخارج من خلال البنك العربي الدولى .
- واجه أنس الفقى وزير الإعلام السابق عدداً من الاتهامات المختلفة حول الفساد الإدارى ، من أهمها تبديد الأموال على رواتب بالملايين لرؤساء القطاعات ومكافآت رؤساء القنوات المتخصصة ، وأجور المذيعين .. وقد عثر لدى أنس الفقى وقت القبض عليه على عملات ذهبية تقدر قيمتها بنحو ٣ ملايين جنيه .
- استغل أحمد المغربي منصبه خلال الأزمة المالية العالمية ، والتى أدت لتأجيل الأقساط للحاصلين على أراضى الدولة ، ليؤجل لشركاته مديونية قدرها ١٤٠ مليون جنيه .
- مخالفة إدارية صارخة قام بها يوسف بطرس غالى بإسناده تحصيل الضرائب لبنك باركليز بالأمر المباشر ، وبعقد يخلو من أى تواريخ أو شروط ملزمة للبنك .

- مخالفة أخرى قام بها نفس الوزير فى قضية شراء اللوحات المعدنية التى اتهم فيها هو ونظيف والعادلى ، حيث قام بالتعاقد على شراء اللوحات بالأمر المباشر بالمخالفة لقوانين العقود والمناقصات بما أضر بالمواطنين نتيجة ارتفاع سعر اللوحات .
- اتهام آخر ضد زهير جرانة وزير السياحة الأسبق باستغلال نفوذه ومنصبه لصالحه ولصالح أقاربه عن طريق إنشاء عدد من مراكز الغوص والشركات والمراكب بما ألحق أضراراً جسيمة بمراكز الغوص الأخرى بالغردقة .

قضايا الأراضى :

فى هذا الموضوع المتشعب المكدس بالاتهامات والقضايا لن أورد ما جاء بالصحف فى فترة الثورة وما بعدها ، وإنما سوف أورد تقريراً قديماً قبل الثورة ، كان موجوداً بين أحد التعليقات والردود على مقال بعنوان (بالصور .. البرادعى يبدأ حملته الشعبية للرئاسة من الحسين) بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١١ بجريدة الدستور الإليكترونية ، وكان نص التقرير كالتالى :

[فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧ وقف جمال زهران - نائب مجلس الشعب عن كتلة الإخوان المسلمين - فى البرلمان واتهم الحكومة بإهدار ٨٠٠ مليار جنيه ، شرح زهران المبلغ بأنه عبارة عن مساحات كثيرة وكبيرة من أراضى مصر وزعت على كبار المسؤولين بالدولة ورجال أعمال يدورون فى فلكهم ..

دلل النائب المذكور على كلامه بما أعلنه اللواء مهندس عمر الشوادفى - رئيس جهاز المركز الوطنى لاستخدامات الأراضى - حين قال : إن نحو ١٦ مليون فدان قد تم الاستيلاء عليها من مافيا الأراضى وتقدر قيمتها بنحو ٨٠٠ مليار جنيه ..

(تمثل المساحة المنهوبة - أى الـ ١٦ مليون فدان - ما قيمته ٦٧.٢ ألف كم مربع وهو ما يزيد عن مساحة الدول الخمس التالية مجتمعة : فلسطين التاريخية ٢٦.٦ ألف كم مربع ، الكويت ١٧.٨ ألف كم مربع ، قطر ١١.٤ ألف كم مربع ، لبنان ١٠.٤ ألف كم مربع ، البحرين ٥.٦٧ ألف كم مربع) ..

يقع ضمن المبلغ المذكور - أى الـ ٨٠٠ مليار - مبلغ يقدر بحدود ٨٠ مليار جنيها،

وهو عبارة عن الأسعار السوقية للأراضي التى باعتها الدولة بثمن بخس إلى ست جهات فقط وهؤلاء هم : أحمد عز - مجدى راسخ - هشام طلعت مصطفى - محمد فريد خميس - محمد أبو العينين - الشركات الخليجية (الفطيم كابيتال الإماراتية - إعمار الإماراتية - داماك الإماراتية - QEC القطرية) ..

إننا نضع بين أيدى القراء فى هذه الحلقة الأرقام التالية والتى تدل بوضوح لا لبس فيه على نهب منظم لأراضى مصر ، وهو بهذه المناسبة قليل من كثير نتيجة سياسة الكتمان التى تفرضها أجهزة مبارك الأمنية :

- خصصت الحكومة ١٠٠ كيلو متر (١٠٠ مليون متر مربع) شمال غرب خليج السويس وقسمتها بين خمس جهات دون الإعلان عن مناقصات أو مزايدات وذلك بواقع خمسة جنيهات عن كل متر مربع ، إلا أن هذه الجهات دفعت جنيهاً واحدا عن كل متر وخصصت المنطقة المذكورة تحت ذريعة تنميتها ..

(أكد المهندس العالمى د. ممدوح حمزة والحاصل على ١٥ جائزة دولية أن المنطقة المذكورة لم تشهد أى تنمية وما يحدث ما هو إلا تسقيع للأراضى .. قدم د. حمزة إلى رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٤ ملفا كاملا عن الفساد فى وزارة الإسكان ، قام نظام مبارك بتلفيق تهمة اغتيال أربع شخصيات سياسية - فتحى سرور وكمال الشاذلى وإبراهيم سليمان وزكريا عزمى - إلى د. حمزة أثناء دخوله قصر برمنجهام فى لندن حيث كان يلبى دعوة للغداء على شرف الملكة فى قصر برمنجهام ، أحتجز د. حمزة لمدة عامين فى أحد سجون لندن حتى ثبتت براءته من بلاغ مبارك الكيدى .. يذكر أن الطاغية الفاسد كان أول المهنئين لحمزة عند خروجه من محبسه فى لندن !!) ..

وهذه الجهات الخمس التى نهبت المنطقة المذكورة والتى دفع رجال الفرقة ١٩ بالجيش الثالث الدم الغالى فى استردادها هى كما يلى :

- أحمد عز : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (قيمتها السوقية بمبلغ ٢.٤ مليار جنيه) وهو عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى وأمين التنظيم الحالى .. أنشأ مصنعا للصاج بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع وباع ١٥٠ ألف متر مربع إلى الملياردير الكويتى ناصر الخرافى بمبلغ ١٥٠٠ جنها للمتر المربع ومازال يحتفظ بالمساحة المتبقية .

- محمد فريد خميس : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (قيمتها السوقية ٣.٥ مليار جنيه) وهو أحد كبار رجال الأعمال وعضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الصناعة والطاقة ويملك شركة النساجون الشرقيون .. أنشا مصنعا للكيماويات بمساحة ٢٠ ألف متر مربع وباع باقى المساحة فى صفقة ضخمة حققت عدة مليارات ، كما تذكر الأنباء أن الوزير سليمان قد خصص أيضا لخميس ١٥٠٠ فدانا أخرى .

- محمد أبو العينين : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (قيمتها السوقية ١.٣ مليار جنيه) وهو عضو الحزب الوطنى ورجل الأعمال المعروف وصاحب شركة كليوباترا للسيراميك .. أنشأ مصنعا للبورسلين على قطعته بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع وممرا لهبوط طائراته الخاصة (يملك ثلاث من نوع جولف ستريم ويقودها بنفسه) بمساحة ٥٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقة بعدة مليارات ..

- نجيب سايروس : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (تقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١.٣ مليار جنيه) ...أنشأ مصنعا للأسمنت على قطعته بمساحة ٢٠٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقات بعدة مليارات .

- الشركة الصينية : وكان نصيبها أيضا مثل السابقين ٢٠ مليون متر مربع ولم يتم استغلالها حتى الآن .

- بجانب ما حصل عليه النائب محمد أبو العينين فى منطقة شمال غرب خليج السويس ، حصل أيضا على القطع التالية :

- تخصيص ٥٠٠٠ فدان فى منطقة شرق العوينات غير معلوم تفاصيلها .

- تخصيص ١٥٢٠ فدان فى منطقة مرسى علم وقد اشتراها بسعر دولار للمتر وسدد ٢٠ ٪ من المبلغ ثم أعاد بيعها بأسعار فلكية للملياردير الكويتى ناصر الخرافى وقدرت القيمة السوقية لهذه الأرض بمبلغ مليار و ٢٦٠ ألف جنيه .

- وضع يده على ٥٠٠ فدان على طريق مصر الإسماعيلية ، وهى أرض ملكا للدولة ممثلة فى شركة مصر للإسكان والتعمير .

- تم تخصيص له ١٥٠٠ فدان (٦.٣ مليون متر مربع) بمنطقة الحزام الأخضر بمدينة العاشر من رمضان ..

٣- خصصت الحكومة للمدعو مجدى راسخ - والد زوجة علاء مبارك هايدى راسخ – مساحة ٢٢٠٠ فدان (٩.٢ مليون متر مربع) وذلك فى أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر ، لكن راسخ دفع مقدما بسيطا ولم يسدد المبلغ المتبقى .. تردد فى بداية عام ٢٠٠٦ عن وجود عرض من شخصية خليجية كبيرة بشراء تلك المساحة بمبلغ ١٠ مليار جنيها (أى بسعر يزيد عن ١٠٠٠ جنيها للمتر المربع) ، ويذكر أن مجدى راسخ هو صاحب مشروع بيفرلى هيلز بمدينة الشيخ زايد والذى حقق من ورائه المليارات الكثيرة ، وله مساحات أخرى لم نتمكن من الحصول عليها منتشرة فى عدة أماكن إستراتيجية بمصر ..

٤- خصصت الحكومة ٩ آلاف فدان (٣٧.٨ مليون متر مربع) لهشام طلعت – أحد أركان لجنة السياسات بالحزب الوطنى والموجود الآن فى السجن بتهمة قتل سوازان تميم بعد أن هددت الإمارات بسحب مدخراتها إذا أطلق سراحه – فى منطقة شرق القاهرة لإنشاء منطقة سكنية باسم مدينتى بسعر يبلغ ٥ جنيهات للمتر ، تقدر القيمة السوقية للمتر المربع بها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه مما أهدر على الدولة مبلغا قدره ٢٨ مليار جنيه ..

٥- خصصت الحكومة وبطريقة البطجة ووضع اليد جزيرة نيلية بالأقصر إلى المدعو حسين سالم تسمى جزيرة التمساح وذلك بمبلغ ٩ مليون جنيها ، وأنشأ عليها شركة التمساح للمشروعات السياحية .. تضم الجزيرة عشرات الأفدنة وسعرها الحقيقى لا يقدر بمال ، وإن كان قد قدر من قبل المختصين بأكثر من مئة ضعف ليقترب من مليار جنيه .. جزيرة التمساح تعتبر جوهرة لا تقدر بثمن بسبب موقعها الإستراتيجي المطل على مدينة الأقصر والتى تضم وحدها ثلثى آثار العالم ويتقاطر عليها السياح من أرجاء المعمورة ..

كما حصل وبنفس الأسلوب على أراضى شاسعة ومميزة فى شرم الشيخ وسدر ، ويذكر أنه يمتلك خليج نعمة حيث يقيم به حسنى مبارك بصفة شبه دائمة .. كما خصص لحسين سالم قصرًا ضخمًا أسطوانى الشكل مقام على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع فى التجمع الخامس ، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المساحات تنتشر فى مختلف الأماكن فى مصر ..

يذكر أن مبارك نزع فى منتصف التسعينيات ملكية أحد الأراضى فى سيناء من ماليكيها خالد فودة ووجيه سياج – صاحب فندق سياج بالهرم – وأعطاهما بأسلوب البلطجة إلى حسين سالم بثمن بخس بناء .. أمضى سياج عشر سنوات فى المحاكم المصرية وحصل على أحكام منها كثيرة لتمكينه من أرضه ، رفض مبارك تنفيذها جميعا ولجأ إلى أسلوبه الكيدى الذى اشتهر به فقطع الخدمات عن فندق سياج بالهرم حتى ينهار وجيه سياج .. لجأ سياج والحاصل على الجنسية الإيطالية فى ٢٠٠٥ إلى المحاكم الدولية وفى يوليو ٢٠٠٩ حكمت لصالحه بتغريم مصر بمبلغ ١٣٤ مليون دولار (حوالى ٧٥٠ مليون جنيه) ، وأذعن مبارك صاغرا إلى تنفيذ الحكم ، لكنه دفع هذه المبالغ سيكون – كما هو الحال دائما – من دماء شعب مصر !..

يمثل حسين سالم الرقم اللغز فى حياة حسنى مبارك ، هو شريكه فى شركة السلاح التى أنشأها فى باريس باسم « الأجنحة البيضاء » وقد وردت تفاصيل تلك القصة فى كتاب « الحجاب » للصحفى الأكثر شهرة فى العالم بوب وودوارد والذى صدر فى عام ١٩٨٥ .. كما استولى حسين سالم على مبالغ كبيرة من البنك الأهلى فى ثمانينات القرن الماضى وأخرجه مبارك من القضية ومن الأضواء حتى ينسى الناس القضية بعد أن أثارها المرحوم النائب علوى حافظ فى البرلمان فى عام ١٩٨٦ ، وعاد سالم فى التسعينات بأقدام ثابتة ليعمل فى السياحة فى سيناء من خلال تخصيص الأراضي له بثمن بخس ، وأخيرا يدير بعضا من المال الذى نهبه آل مبارك من خلال شركة شرق المتوسط حيث يقوم بتصدير الغاز إلى إسرائيل ، وهى قضية أصبحت معروفة لكل المصريين ..

٦- خصصت الحكومة ١٥٠٠ فدان لشركة أرتوك بثمن بخس على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى والتى يمتلكها كل من إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام وحسن حمدى عضو مجلس إدارة الجريدة ورئيس النادى الأهلى ، وقد تمت الصفقة على أن يترك حسن حمدى أرض النادى الأهلى فى مدينة ٦ أكتوبر فى مقابل إتمام تلك الصفقة .. دفعت الشركة جنيهات قليلة فى ثمن الفدان الواحد ثم قسمت المساحة الكلية إلى قطع متساوية بمساحة ٣٠ فدان مع فيللا لكل قطعة .. تم البيع بسعر ٢ مليون جنيها للقطعة وكان من ضمن العملاء المليونير السعودى عبد الرحمن الشربتلى وكذلك

السفير أحمد القطان مندوب السعودية فى الجامعة العربية .

٧- خصصت الحكومة ٢٠٤٥ فدانا بمبلغ ٤٥٤ مليون جنيه لأحمد بهجت- أحد أركان الحزب الوطنى – من خلال شركته دريم لاند فى عام ١٩٩٤ .. كان بهجت قد اقترض عدة مليارات من الجنيهات من البنوك المصرية ولم يتمكن من سدادها ووضع اسمه ضمن قوائم الممنوعين من السفر للخارج ، إلا أن جمال مبارك أخرجه للسفر إلى أمريكا للعلاج .. تفجرت قضية أراضى دريم لاند بصورة سريعة فى ٢ يونيه ٢٠٠٨ عندما أعلنت الشركة المذكورة عن بيع ٨٣١ فدان وتقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١٢ مليار جنيه وهو جزء قليل إذا ما قورن ببقية الأراضى المذكورة ...

٨- خصصت الحكومة ٥٥ فدانا للملياردير الراحل أشرف مروان لتأسيس نادى بالقاهرة الجديدة وفى قلب التجمع الخامس بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٠ .. مورست الضغوط علي مروان من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها حتى ترك المشروع ، كانت عصابة الإسكان جاهزة فقد أصدر الوزير قرارا بتكوين مجلس إدارة جديد للنادى برئاسة حسن خالد نائب الوزير للمجتمعات العمرانية الجديدة وعضوية خالد سويلم- الشريك الواجهة فى مكتب الوزير – ومحمد حسنى وداكر عبد اللاه وجاد محمد جاد ..

قام أعضاء مجلس إدارة النادى بتسليم الأرض المذكورة إلى صديق الوزير عماد الحاذق لإقامة مشروع استثمارى كبير مكون من فيللات وتم بيع الفيللا فيه بمبلغ ٨٥٠ ألف جنيها .. قام أولاد حاذق بتعليق لافته كبيرة على المشروع – شارع ٩٠ بالتجمع الخامس – تقول : إن المشروع مكون من ١٠٠ فدان ، وعندما قام مكتب هندسى بقياس المساحة الكلية وجد كارثة أكبر وهى أن مساحته تزيد عن ٩٠٠ فدان .. أكد المهندس المصيلحى- مسئول المساحة بالقاهرة الجديدة – صحة تلك المساحة الجديدة وقال أن الوزير سليمان يملك لإجابة على ذلك !! .. يذكر أن أولاد حاذق قد أنشؤوا منطقة مميزة داخل تلك المساحة الكبيرة تسمى Lake View وهى أجمل مناطق التجمع الخامس ويُباع المتر فيها بمبلغ ٨ آلاف جنيها علما أن « الحاذق » قد دفع ٢٨٠ جنيها للمتر المربع عند تخصيصه

٩- خصصت الحكومة ٧٧٠ فدانا لشركة المهندسين المصريين فى ٢٧ يوليو ١٩٩٤

وبسعر ٥٠ جنيها للمتر على أن يسدد المبلغ بالتقسيط المريح (١٠ ٪ عند التعاقد ثم ١٥ ٪ خلال سنة من التوقيع على العقد ثم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات ثم يسدد الباقى على ٥ أقساط متساوية) .. المساحة المذكورة كانت كما يلى : ٤٥٠ فدانا بمدينة العبور ، ٢٤٠ فدانا بمدينة الشروق ، ٨٠ فدانا بالقاهرة الجديدة ..

دفعت الشركة المذكورة خمسة جنيهات للمتر على أن يسدد الباقى على خمسة أقساط ، لكن الشركة المذكورة دفعت ١٦ مليون جنيها فقط وتم إعادة البيع للجمهور بسعر ٧٥٠ جنيها للمتر المربع رغم أن الشركة المذكورة لم تسدد إلا القسط الأول فقط والمقدر قيمته ١٠ ٪ ..

رغم أن الشركة المذكورة قد حققت أرباحا صافية تزيد عن ثلاثة مليار ونصف المليار جنيها إلا أن الكارثة الأكبر كانت أنها اقترضت ملياري جنيه من البنك العقارى العربى – رئيس مجلس إدارته هو فتحى السباعى وهو من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها- مما عرض أموال المواطنين للضياع ، وهو ما دفع البنك إلى شراء جزء من الأرض بسعر ألفى جنيه للمتر ..

(يذكر أن حوت السكر عاطف سلام كان قد اقترض من البنك المذكور ٨٥٠ مليون جنيها وفعل المليونير الهارب عمرو النشرتى نفس الشيء – وهما من صبيان النظام وحضر العديد من الوزراء زفاف ابنة النشرتى منذ شهور)..

١٠- خصصت الحكومة إلى يحيى الكومى - صديق وشريك وزير الإسكان الأسبق إبراهيم سليمان أثناء عمله بالوزارة- قطعتى أرض فى التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة مساحتهما نحو ٢٠٠ ألف متر بالقرب من الجامعة الأمريكية بالرغم من تخصيصهما كحدائق عامة ، وقد اشتراهما الكومى بثمن بخس وتبلغ قيمتهما السوقية ٣٠٠ مليون جنيه.

يذكر أن الكومى كان ضمن طبقة الفقراء وظهرت عليه فجأة علامات الغنى الفاحش وأصبح من رجال أعمال النظام حيث انضم إلى قائمة رجال البترول وأصبح مديرا لنادى الإسماعيلى .. وفى ديسمبر ٢٠٠٩ تناولت الصحف تهما متبادلة بين الكومى وأميرة سعودية تدعى خلود العنزى، فقد اتهمته السيدة خلود – وهى طليقة الملياردير الوليد بن

طلال – باقتحام منزلها وحررت محضرا بذلك فى قسم شرطة الدقى فى يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ ، بينما اتهمها الكومى فى بلاغ بقسم شرطة الشيخ زايد فى يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ بسرقة مشغولات ذهبية وساعات مرصعة بالماس تقدر قيمتها بـ ٢٠ مليون جنيها.

١١ – خصصت الدولة إلى سمير زكى الكثير من الأراضى وبأسعار شبه مجانية .. قبل أن نخوض فى بعض تفاصيل تلك الأراضى نود أن نعرف القراء بشخصية هذا الرجل :

يعتبر سمير زكى حامل أسرار العقارات لكل الوزراء وسمسارهم الأوحد ، خاصة عند الرغبة فى تحويل ما نهبوء إلى نقد .. بدأ حياته العملية كعامل فى أحد المجمعات الاستهلاكية ثم تركه والتحق بمصنع اللؤلؤة لصناعة الزجاج فى ثمانينات القرن الماضى حيث كان عمله هناك يقتصر على الوقوف أمام كومة من القش يضع بعضا منها بين ألواح الزجاج حتى لا ينكسر ، تعرف زكى على أحد العاملين فى جهاز مدينة ٦ أكتوبر ومنه إلى رئيس الجهاز ثم إلى سكرتارية كبار المسئولين بالدولة ، ثم انفرج الباب على مصراعيه ..

– وضع زكى يده على ٥ آلاف فدان من هيئة التنمية الزراعية ودفع ٢٠٠ جنيها ثمنا للفدان الواحد ، قام ببناء ٥٦ فيللا على المساحة المذكورة بواقع خمسة أفدنة لكل فيللا ..

– وضع زكى يده على ٣٥ ألف فدان فى أفضل مواقع مدينة ٦ أكتوبر .. كان الغرض المعلن لذلك هو استصلاح الأراضى وأما الواقع فهو وزارة إسكان مصغرة يخصص ريعها لكبار رجال الدولة .. دفع سمير زكى خمسة آلاف جنيه ثمنا للفدان الواحد ثم أعاد بيعه بمبالغ فلكية وصلت فى بعض الحالات إلى مليون ونصف المليون جنيها وخص كبار رجال الدولة بنصيبهم من القيمة الدفترية التى اشترى بها..

– خصص لأحد أبنائه مساحة قدرها ١٤٠ فدانا بأرض مدينة ٦ أكتوبر وأقام عليها ميناء للبضائع ..

١٢ – خصصت الحكومة ٢٦ ألف فدان من أجود الأراضى لشركة كويتية فى عام ٢٠٠١ بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان ، لم تقم الشركة باستزراع تلك المساحة مهدرة ٥٤ مليار جنيه ، وهو الثمن الواقعى لتلك الأرض ..

١٣- خصصت الحكومة ٧٥٠ فدانا إلى شركة السليمانية على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى التى يملكها سليمان عامر (أحد الواجهات للنظام الحاكم) بسعر ٥٠ جنيها للفدان حيث حول تلك الأراضى إلى منتجعات سياحية وأراضى للجولف ..

١٤- خصصت الحكومة ١٠ أفدنة فى القاهرة الجديدة لأميرة سعودية لبناء مجموعة من القصور للأميرات ، وقد دفعت ٤٠٠ جنيها للفدان الواحد وقدرت القيمة السوقية للمتر الواحد بمبلغ ٤٥٠٠ جنيها ، وقد حدث ذلك بقرارات سيادية بالأمر المباشر وتم التنفيذ فى يوم واحد .

١٥- خصصت الحكومة ٥٤٧ فدانا إلى أحمد عبد الوهاب صاحب شركة كنوز للأنتيكات على طريق مصر الفيوم ..

تقدم النائب كمال أحمد باستجواب فى مجلس الشعب حول الصفقة لكن كمال الشاذلى - زعيم الأغلبية حينها - تصدى له وأوقف الاستجواب ، وهو ما يدل على أن المشترى واجهة لأحد كبار المسئولين بالدولة ..

١٦ - خصصت الحكومة لمعتز رسلان (سعودى كندى وكان تلميذا لإبراهيم سليمان فى هندسة عين شمس) ٦٣ فدانا فى التجمع الخامس بسعر ١٥٠ جنيه للمتر المربع .. دفع رسلان ١٠ ٪ عند التعاقد ثم ١٥ ٪ بعد عام من التعاقد وبقية المبلغ على عشر سنوات ، علما أن الغرض من ذلك كان إنشاء مدينة للملاهى ..لم يلتزم رسلان بإنشاء مدينة للملاهى ولم تسحب منه الأرض .. فى عام ٢٠٠٨ عرض رسلان الأرض المذكورة للبيع بسعر ٤٥٠٠ جنيها للمتر المربع وهو ما يعنى تحقيق ثروة تقدر بمبلغ ١.٢ مليار جنيه ..

١٨- خصصت الحكومة ٥٢ ألف فدان للملياردير الكويتى ناصر الخرافى – يحتل المرتبة الأربعين فى قائمة أغنى أغنياء العالم – فى منطقة « جرزا » بمركز العياط بالجيزة بسعر ٢٠٠ جنيها للفدان ، يذكر أن الفدان كان يباع للفلاحين فى المنطقة المذكورة بسعر ١٥ ألف جنيها ، الكارثة أن المساحة المذكورة عبارة عن منطقة أثرية وبها هرمان منهما هرم « سنوسرت » ..

١٩- خصصت الحكومة إلى سليمان البدرى - أحد أهم الرجال المقربين إلي و. ير الإسكان الأسبق إبراهيم سليمان وذراته الأيمن فى دائرته الانتخابية - ٢٥ فدانا بالقاهرة الجديدة بثمن بخس .. حصل البدرى على قرض كبير من بنك مصر إكستريور بضمان تلك الأرض بعد إعادة تقييمها بالأسعار الفلكية .. يذكر أن البدرى عين من قبل الوزير المذكور رئيسا لمجلس أمناء مدينة الشروق ، كما يملك مقهى « العقاد » وهو المكان المخصص لشلة الأنس من رجال سليمان ، كما يملك البدرى شركة للاستثمار العقارى تسمى B.D.H ..

٢٢- خصصت الحكومة وبثمن بخس أراضى وفيلات وقصور إلى عدد كبير من المسؤولين بها ومنهم ما يلى :

* عاطف عبيد : رئيس الوزراء الأسبق ، وخصص له قصر فخم فى مارينا بالإضافة إلى فيللا ضخمة أشبه بالقصر فى قرية رمسيس بالكيلو ٤٤ من طريق مصر الإسكندرية الصحراوى ، كماً منح عدة أراضى فى مناطق مختلفة اشتراها جميعها بثمن بخس ..

* اللواء هتلر طنطاوى : رئيس أكبر جهاز رقابى فى مصر لمكافحة الفساد وهو هيئة الرقابة الإدارية ، خصصت له أراضى شاسعة فى عدة مناطق وقصر فخم فى التجمع الخامس تم بناؤه بالمخالفة وقصر ثان لا يقل فخامة فى مارينا وقصر ثالث فى قرية بدر المجاورة لمارينا وفيلتان فى ٦ أكتوبر ..

كما تسلم أولاد هتلر من ممتلكات الدولة ما يلى :

- تسلمت ابنته سما هتلر وزوجها محمد محمود وأولادهما ندى ونوران أرضا مساحتها ٤٠ فدانا .

- تسلمت ابنته منى هتلر وشقيقتها سما هتلر أرضا مساحتها ١٠ أفدنة .

- تسلم ابنه وليد هتلر أرضا مساحتها ١٠ أفدنة .

يذكر أن مبارك كان قد منح هتلر طنطاوى وسام الجمهورية من الطبقة الأولى عند إحالته إلى المعاش .

* فاروق سيف النصر : وزير العدل الأسبق ، خصص له قصر ضخم فى مارينا .

* سيد طنطاوى : شيخ الأزهر ، خصص له ولولديه - عمرو وأحمد - ثلاثة قصور فخمة وعلى مساحات واسعة بالتجمع الخامس .. كما حصل ولداه المذكوران على ٢٢٠ ألف متر بالدخيلة بسعر ٣٥ قرشا للمتر ، علما أن الأرض المذكورة قد نزعت ملكيتها من مالكها الأصلي ، لكنه مثل خالد فوده فى الفقرة ٥ لا يملك أى جنسية أجنبية - كالتى يتمتع بها وجيه سياج - كى يستعيد حقه ! .. يذكر أن سيد طنطاوى نشأ فى عائلة معدمة فى قرية سليم شرقى بمركز طما بمحافظة سوهاج ..

* الفريق أحمد شفيق : وزير الطيران المدنى ، خصص له قصر فخم بالتجمع الخامس بجوار قصر هتلر طنطاوى .

* سامح فهمى : وزير البترول ، خصص له قصر فخم على ربوة مرتفعة بالتجمع الخامس .

* زكريا عزمى : وزير الديوان ، خصص له قصر فخم على مساحة ٣٠٠٠ متر مربع بالتجمع الخامس .

* كمال الشاذلى : عضو مجلس الشعب وأمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى ، تسلم فى ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ وقبل أيام من خروجه من الوزارة مساحة ٤٠ فدانا بمنطقة الحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر واستثنى من شرط نسبة المبانى ، أعاد الشاذلى بيع تلك المساحة بسعر ٢٨٠ ألف جنيها للفدان (أى أنه حقق ربحا صافيا قدره ١٠ مليون جنيها) إلى الأمير السعودى مشعل عبد العزيز بمساعدة سمير زكى ، كما خصص للشاذلى ولأولاده أيضا منتجع ضخم فى التجمع الخامس يضم ثلاثة قصور يحيط بها سور فخم .

* فتحى سرور : رئيس مجلس الشعب ، تسلم عدة قطع اشتراها بثمن بخس وأعاد بيعها بأسعار عالية بمساعدة سمير زكى وحقق من وراء ذلك ربحا قدره ١٥ مليون جنيها .. خصصت الحكومة له قصرين بنفس الأسعار فى رويال هيلز وأعاد بيعهما بنفس الطريقة ، كما خصصت الحكومة له قصرين بثمن بخس فى التجمع الخامس ويحتفظ بهما .

* اللواء حبيب العادلى : وزير الداخلية ، تسلم ٣٢ فدانا بثمن بخس وتم إمداد الأرض المذكورة بخط مياه على نفقة الدولة .

* صفوت الشريف : رئيس مجلس الشورى ووزير الإعلام السابق لمدة ربع قرن : تسلم وأولاده ٣٣.٥ فدانا على الطريق مباشرة ، كما خصصت الحكومة لأحد أبنائه مساحة من شاطئ مارينا أقام عليه ما يسمى بشاطئ البشمك للمحميات وشاطئ الأبلاج الذى به كانترى كلوب وسباقات خيول وحمامات سباحة .

* محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب : تسلم ٤٠ فدانا بنى فى بعض مساحتها ثلاثة قصور ويقدر قيمة كل قصر بمبلغ ١٥ مليون جنيه بالإضافة إلى فيلا فى الساحل الشمال قيمتها ١٧ مليون جنيه .. وزع رئيس المصلحة بعض المساحة على عائلته كما يلى:

- نشوى عبد الغنى محمود : هى زوجة رئيس مصلحة الضرائب وتسلمت خمسة أفدنة وهى موظفة فى البنك المركزى فرع الألفى ومخصص لها سيارة فاخرة BMW سوداء بسائق على نفقة مصلحة الضرائب ..

- محمد محمود محمد على : ابن رئيس مصلحة الضرائب وتسلم ١٠ أفدنة ويملك سيارة شيروكى بيضاء .

- إكرام رجب محمد جمعة : زوجة شقيق رئيس المصلحة عبد الفتاح محمد على وهو مرشح الحزب الوطنى بدائرة السيدة زينب .

- حسين عبد الفتاح محمد على : إبن شقيق رئيس مصلحة الضرائب .

* إبراهيم سليمان : وزير الإسكان وصاحب قرار البيع فى الأراضى والفيلات التى تبنيها الدولة .. دخل الوزير المذكور الحكومة فى أكتوبر ١٩٩٤ وكان يعمل قبل ذلك أستاذا فى كلية الهندسة بجامعة عين شمس بمرتب ٥٨٥ جنيها .. ينحدر من عائلة فقيرة وكان أبوه يعمل نجارا فى باب الشعرية ، خرج سليمان من الوزارة فى ديسمبر ٢٠٠٥ ، لكنه كان يمتلك عند خروجه ما يلى :

- عدد تسعة من السيارات الفاخرة .

- قصران بمصر الجديدة بجوار قصر الدكتاتور الفاسد حسنى مبارك (باع إبراهيم سليمان أحدهما فى ٢٠٠٦ إلى شريكه الجديد رجل الأعمال يحيى الكومى بمبلغ ٤٥ مليون جنيه ويسمى قصر النقراشى لأنه شيده على أنقاض قصر النقراشى باشا رئيس

وزراء مصر الأسبق بعد هدمه بالمخالفة للقانون ، ويذكر أن يحيى الكومى هو شريك الآن مع الوزير المذكور فى مصنع لإنتاج غاز الميثانول وهو مشروع يحقق أرباحا فلكية) .

- قصر فى « أبو سلطان » بمنطقة لسان الوزراء بمدينة فايد بالإسماعيلية .
- قصر فى مارينا يطل على البحر مباشرة .
- قصر بجزيرة الشعير بالقناطر الخيرية .
- قصر بمنطقة الجولف بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة مقام على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع بجوار قصور سيد طنطاوى الثلاثة ..
- قطعة أرض باسم زوجته منى المنيرى بالتجمع الخامس ومساحتها ١٣٩٣ مترا مربعا بثمن ٨٤٢ ألف جنيها ويبلغ ثمنها السوقى ١٠ مليون جنيها .
- قطعة أرض باسم ابنه شريف بالمنطقة المميزة بأرض الجولف بالتجمع الخامس ومساحتها ٤٤٥٨ مترا مربعا بثمن ١.٥ مليون جنيها ويبلغ ثمنها السوقى ١٢ مليون جنيها .
- قطعة أرض باسم ابنته جودى بالمنطقة المميزة بالتجمع الخامس ومساحتها ٧٣٣ مترا مربعا بثمن ٧٥٢ ألف جنيها ويبلغ ثمنها السوقى ٥ مليون جنيها .
- قطعه أرض بإسم إبنته دينا بالمنطقة المميزة بالتجمع الخامس ومساحتها ٢٢٤٣ مترا مربعا بثمن ٧٦٠ ألف جنيها ويبلغ ثمنها السوقى ١٣ مليون جنيها .
- ٣٠ ألف متر مربع فى مرسى علم بجوار قطعة صديقه محمد أبو العينين .

يذكر أن قانون هيئة المجتمعات العمرانية الجديد ينص على أنه لا يجوز للفرد الواحد وزوجته وأبنائهما القصر الحصول على أكثر من شقة واحدة أو قطعة أرض واحدة فى المدن الجديدة عن طريق التخصيص، ولكن الوزير الأسبق منح زوجته وأبنائه القصر ٧ قطع وفيلات مساحتها جميعا ١٠ آلاف متر فى القاهرة الجديدة ومارينا.

وكما منح مبارك المدعو هتلر طنطاوى وسام الجمهورية من الطبقة الأولى ، فإننا نجده هنا أيضا يمنح إبراهيم سليمان نفس الوسام فى فبراير ٢٠٠٦ غير عابئ بمشاعر

الرأي العام التى وضعت سليمان على رأس قائمة الوزراء الأكثر فسادا وتخريبا لأراضى مصر !! .. ثم عينه مبارك فى عام ٢٠٠٨ رئيسا لمجلس إدارة شركة الخدمات البحرية براتب شهرى ١.٣ مليون جنيها رغم عدم خبرته فى هذا المجال ..

* إبراهيم كامل : أحد أقطاب الحزب الوطنى ، ما أمكن حصره من أراضى مصر التى نهبها هو يلى :

- خصصت له الدولة أرضا فى الساحل الشمالى اشتراها بقروش عديدة ، أنشأ كامل عليها قرية غزالة السياحية وقفز ثمن متر الأرض بها إلى عدة آلاف من الجنيهات .

- منحته الدولة ٦٤ كيلو متر مربع لإنشاء مطار العلمين رغم معرفة الحكومة جيدا أن مساحة المطار لاتزيد عن ١٠٪ من المساحة المذكورة ، لكن المخططين لإبراهيم كامل يعلمون أن المساحة المتبقية سيتم بيعها كقرى سياحية بأسعار فلكية .. لم يدفع إبراهيم كامل فى تلك المساحة الكبيرة إلا مليونى جنيه من خلال قرض من أموال المودعين ..

- خصصت له الدولة أرضا فى منطقة سهل حشيش فأنشأ عليها شركة يرأس مجلس إدارتها لتطويرها سياحيا .

لابد أن نذكر هنا أن إبراهيم كامل مدين بثلاثة مليار جنيها تقريبا إلى بنك القاهرة وتحديدا فرع الألفى ورغم ذلك فهو حر طليق لأنه يتمتع بحماية مبارك شخصيا ، وكان رئيس بنك القاهرة السابق أحمد البرادعى - أحد رجال جمال مبارك - قال ما نصه « إبراهيم كامل خط أحمر لا يجرؤ أحد على تخطيه .. خلاص .. لا يأخذ قروضا جديدة ولا نسأله عن القروض القديمة » ! .